تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001ـ 2014

الأستاذ الدكتور صالح صالحي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المستخلص

سنتعرض في هذا البحث إلى التعريف بالخصائص المرحلية و الهيكلية للاقتصاد الجزائري التي ستنفذ في إطارها البرامج الاستثمارية العامة ومعرفة الأسس النظرية لتوجيهها وتحديد آثارها التطبيقية وتبيان حجمها وتوزيعها على المجلات القطاعية المختلفة وحدود ارتباطها بالقدرات المحلية، وبالطاقة الاستيعابية للاستثمارات وتقدير آثارها المتوقعة على النمو الاقتصادي المستدام، والاندماج الاقتصادي و التكامل الداخلي ونختتم الموضوع بمجموعة من الاقتراحات لتثمين الإنجازات، والتنبيه إلى خطورة بعض السياسات على الأمن الاقتصادي الوطني في المدى الطويل

Abstract

We elaborate in this research to introduce the characteristics of ICs and structure of the Algerian economy, which will be carried out in the framework of investment programs and public knowledge of the theoretical foundations to guide them and determine the effects of applied and demonstrate the size and distribution of the various sectoral limits relate to local capacities, and energy absorption of investments and estimate their expected impacts on sustainable economic growth, and integration economic and internal integration and conclude the subject of a series of proposals for valuing achievements, and alarm to the seriousness of some of the policies on national economic security in the long term.

مقدمة

تلعب الإستثمارات العامة دورا محوريا إستراتيجيا في تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به، من خلال الآثار الإيجابية للسياسات التنموية التي تؤدي الى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والإندماج القطاعي الداخلي وتصحيح الإختلالات الهيكلية.

وقد خصصت الدولة إعتمادات كبيرة لإنجاز ثلاث برامج إستثمارية عامة خلال الفترة 2001-2014 قد تصل بعد عمليات إعادة التقييم الى 500 مليار دولار مع نهاية سنة 2014.

إن هذه الإستثمارات الضخمة تستدعي معرفة مستوى تأثيرها على النمو الإقتصادي، وإنعكاساتها على الإندماج القطاعي والتكامل بين الفروع والانشطة الإقتصادية، وبالتالي مدى مساهمتها في تصحيح الإختلالات الهيكلية للجهاز الإنتاجي بقطاعاته الإنتاجية، وفي قطاع التجارة الخارجية، وكذا تلك الإختلالات في تركيب الموازنة العامة بإيراداتها ونفقاتها.

إن هذا الوضع يجعلنا نطرح عددا من الأسئلة الجوهرية ومنها : **ماهو تأثير الإستثمارات العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي؟ وهل تم الإسترشاد بالنظريات الإقتصادية في تقدير الآثار المتوقعة من خلال نماذج كمية تراعي الطاقة الإستيعابية للإستثمارات، ومستوى تطور الجهاز الإنتاجي الوطني؟وهل وضعت خطة مفصلة بأهدافها التفصيلية ومعاييرها الادائية ومؤشراتها القياسية لتوجيه الحركية الإقتصادية والتحكم في مدخلات ومخرجات البرامج الإستثمارية بما يحقق الإندامج القطاعي الذي يضمن توازن المصالح مع الخارج، ويحفظ مصالح الأجيال في الداخل؟** في إطار نمو إقتصادي *مستدام وتنمية شاملة مستدامة*.

إنطلاقا مما سبق فإننا نسعى من خلال هذا البحث الى:

- التعريف بالخصائص المرحلية والهيكلية للإقتصاد الجزائري التي ستنفذ في إطارها البرامج الإستثمارية العامة.
- معرفة الاسس النظرية لتوجيه الإستثمارات العامة وتحديد آثارها التطبيقية .
- تبيان حجم الإستثمارات العامة وتوزيعها على المجلات القطاعية المختلفة وحدود إرتباطها بالقدرات المحلية، وبالطاقة الإستيعابية للإستثمارات.
- تقدير حجم الآثار المتوقعة للإستثمارات العامة على النمو الإقتصادي المستدام، والإندماج الإقتصادي التكاملي.
- تقديم إقتراحات لتثمين الإنجازات، والتنبيه الى خطورة بعض السياسات على الامن الإقتصادي الوطني في المدى الطويل.

وسنتعرض بالتحليل لهذا الموضوع الهام ضمن المحاور الأساسية التالية:

- ✓ **الخصائص المرحلية والهيكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة التحولات الليبرالية**
- ✓ **دور الاستثمارات العامة بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن**
- ✓ **حجم البرامج الاستثمارية العامة ومجالاتها القطاعية وتوزيعاتها الفرعية**
- ✓ **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي الانتاجى والإندماج والترابط القطاعي**
- ✓ **تطور الاختلال الهيكلي للتأثير العكسي للنظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن.**

المحور الاول

الخصائص المرحلية والهيكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة التحولات الليبرالية

ان تحديد طبيعة الاثار الاقتصادية للبرامج الاستثمارية ومدى إرتباطها الأولي بالنظريات الاقتصادية ذات الصلة يتطلب معرفة الخصائص الظرفية المرحلية للاقتصاد الجزائرياً وخصائصه الهيكلية والبنيوية القطاعية وكذلك الخصائص المرتبطة بطبيعة السياسات والتحولات الانفتاحية.

اولا: الخصائص الظرفية المرحلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة التحولات الليبرالية

يتميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الخصائص الظرفية المرحلية رغم اهميتها الاستراتيجية سواء المتعلقة بالموارد والامكانيات والموقع الجيوستراتيجي أو تلك المتعلقة بالفوائض والاحتياجات المالية والفرص التنافسية المرتبطة بها وسوف نتعرض لها في النقاط التالية:

1- الخصائص الظرفية المرحلية المرتبطة بالموارد الاقتصادية

ان الاقتصاد الجزائري يتميز بقدراته التنافسية المرتبطة بحجم موارده الاقتصادية وثرواته الطاقوية، ولكن التطورات الاقتصادية المتسارعة تجعلها ظرفية ومرحلية, لان العالم يتجه لثورة صناعية ثالثة تقوم على استدامة الموارد وتطوير الطاقات المتجددة [1]، الامر الذي يتطلب مراجعة جوهرية للبرامج الاستثمارية لتنمية الاستخدامات الاولية للطاقات غير المتجددة في المدى المتوسط المقدرة بـ 70 مليار دولار حتى عام 2016 ولصالح تطوير الاف المنتجات الصناعية منها.

2- الخصائص الظرفية المرحلية المرتبطة بالموقع الجيوستراتيجي

يساهم الموقع الجيوستراتيجي للاقتصاد الجزائري في ترقية مكانته التنافسية سواء تعلق الامر بقربه من الاسواق الديناميكية أو بقدراته الانتاجية ' ولقد أدت التطورات الاقتصادية الحديثة الى تطور القدرات التنافسية للاقتصاديات التي استخدمت سياسات رشيدة لاستغلال المتاح من مواردها وامكانياتها ولذلك تضاءلت اهمية بعض المواقع رغم أهميتها الاستراتيجية وذلك لمحدودية مساهمتها في الاقتصاد الانتاجي والحدي العالمي, فنجد ان الاقتصاد الصيني أو الهندي أو بعض لإقتصاديات بلدان شرق أسيا هو أهم بالنسبة للاتحاد الاوربي من إقتصاديات محيطية قريبة منه، كالإقتصاديات المغاربية، وبالتالي فقد اصبحت هذه المكانة ظرفية ومرحلية وبالتالي هل ستساهم البرامج الاستثمارية في تطوير المكانة الاستراتيجية للموقع.

3 – الخصائص الظرفية المرحلية المرتبطة بالفوائض والاحتياطات المالية وتحول الاقتصاد الجزائري

من اقتصادات مديونية يعاني من أزمة نقص موارد الى اقتصاد يعاني من ازمة فائض موارد. لقد تطورت الاحتياطات المالية في الجزائر بسبب التطورات في السوق الطاقوية العالمية، وان جاذبية هذه الاحتياطات ترتبط بالقدرة الاستخدامية لتحويلها لاستثمارات انتاجية وخدمية حقيقية والتقليل من مخاطر توظيفها في سندات الخزينة خاصة في البلدان التي تعاني من ازمة ديون سيادية ، وتشير بعض المعطيات الى ان 80 % من تلك الاحتياطات موظفة في الخارج بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، وقد تطور إجمالي الاحتياطات كما هو مبين في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم1 : تطور الاحتياطات خلال الفترة 2007-2013 الوحدة مليار دولار

إجمالي الاحتياطات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	101	143	148	162	182	200	220 *	250.

Bank of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie, Rapport 2011, Mai 2012 p 50.

Bank of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie, Rapport 2012 juillet 2013 p 53.

(*) تقديرات الباحث من مصادر متعددة.

ويتجلى الارتفاع بصورة اوضح فى الرسم البيانى التالى

الرسم البيانى رقم1 : تطور الاحتياطات خلال الفترة 2007-2013

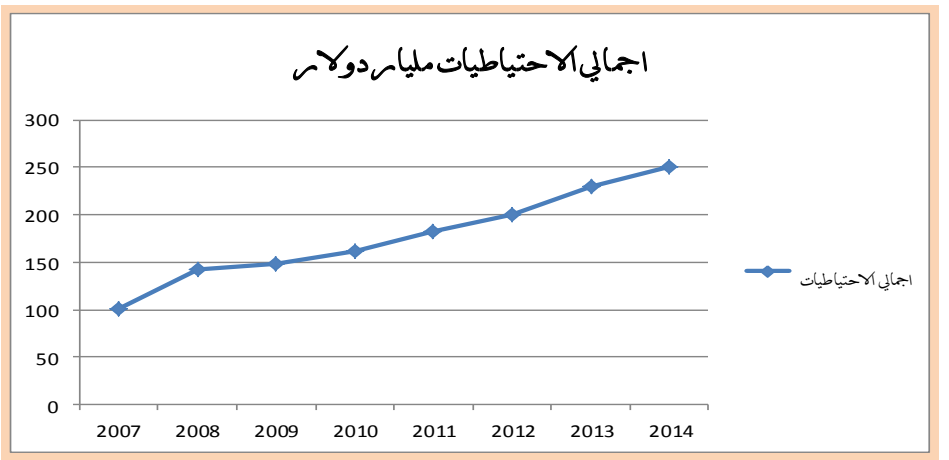

ولذلك فهذه الاحتياطات النقدية لها أهمية ظرفية مرحلية تتغير حسبا لتطورات السوق الدولية، ولطبيعة التوظيفات والاستخدامات الاستثمارية والفرص التنافسية المرتبطة بفائض الموارد .

ثانيا:الخصائص الهيكلية والبنية التحتية والمؤسسية والقطاعية للاقتصاد الجزائري

ان الاقتصاد الجزائري يعاني من إختلالات هيكلية وبنية مؤسسية غير تنافسية وتركيب قطاعي غير متوازن وغير متنوع يعتمد على قطاع طاقوي إستخراجي ريعي يرتكز على الطاقات غير المتجددة يساهم بنسبة تزيد عن 37 % من الناتج الداخلي الاجمالي وحوال 70 % من العائدات الجبائية [2] وأكثر من 98.4 % [3] من الصادرات ولا تساهم القطاعات الانتاجية خارج المحروقات الا بنسبة ضعيفة في الناتج الداخلي الاجمالي تزداد تناقصا فقد بلغت 4.3 % بالنسبة للقطاع الصناعي و8 % بالنسبة للقطاع الزراعي[4] في ظل ضعف معدلات الاندماج القطاعي والترابط بين الانشطة والفروع، إضافة الى تطور الاقتصاد غير الرسمي الذي أضحى يشكل اكثر من 50% من الناتج الداخلي الخام.

إذا اضفنا الى ذلك ضعف البنية التحتية الأساسية في ظل منظومة مؤسسية غير كفؤة، تعيق أحيانا الاصلاحات الجوهرية، فإن توجيه حجم معتبر من الاستثمارات العامة يجب ان يراعي هذه الخصائص لتخفيض حدة الاختلالات الهيكلية.

ثالثا: الخصائص المتعلقة ببيئة الاعمال وحوافز الاستثمار وتكاليف القيام بانشطة الاعمال ومستويات الفساد الاقتصادي

ان الاقتصاد الجزائري يتميز بمحدودية مؤشرات تنافسيته المتعلقة ببيئة الاعمال المناسبة وحوافز الاستثماراً بالاضافة الى إرتفاع تكاليف القيام بانشطة الأعمال وتطور آليات الفساد الاقتصادي.

1- الخصائص المتعلقة ببيئة الاعمال وحوافز الاستثمار

ان وضعية بيئة الأعمال وما يرتبط بها من حوافز ومناخ إستثماري تعد من الاقتصاديات التي تعاني من بيئة أعمال غير ملائمة وغير تنافسية، ومناخ إستثماري غير مناسب بالمقارنة مع الدول المجاورة بل ان الجزائر قد رتبت في تقرير التنافسية العالمية والعربية [5] في المراتب التي لا تتناسب مع ثرواتهاو مواردها وامكانياتها وحجم إستثماراتها العمومية.

2- الخصائص المتعلقة بتكاليف القيام بانشطة الأعمال وتطور آليات الفساد الاقتصادي

يعاني الاقتصاد الجزائري من إرتفاع تكلفة القيام بانشطة الاعمال وما يرتبط بها من إقامة المشروعات وتصفيتها وحماية المستثمرين وتسجيل الملكية والحصول على التمويل وسرعة تنفيذ

إتفاقيات الشراكة والعقود الخاصة [6] بالاضافة الى تطور الفساد الاقتصادي وأضحت معدلاته تعيق حركية الاستثمار وتوطين المؤسسات الخاصة الوطنية والاجنبية.

ان هذا الوضع بخصائصه السلبية يتطلب إصلاحات جذرية لضمان حسن تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة والتقليل من إرتفاع تكاليفها بالمقارنة مع المتوسطات العالمية والإفريقية بالنسبة للمستثمرين وللإقتصاد الوطني.

المحور الثاني

دور الاستثمارات العامة بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن

ان حجم البرامج الاستثمارية الهامة لمشاريع البنية الاساسية والخدمات العامة المرتبطة بها تتطلب التاكد من وجود إطار علمي نظري لتخصيصها يظبط مدخلاتها ومخرجاتها ويحدد آثارها التكاملية وإرتباطاتها القطاعية الأمامية والخلفية، ولذلك سوف نلاحظ مدى إعمالها للنظرية الكينزية [7] وحدود تاثرها بإستراتيجية النمو غير المتوازن[8] وطبيعة المزيج التطبيقي العفوي أم العمدي للنظريتين وحدود التاثير وطبيعته.

أولا- دور الاستثمارات العامة في النظرية الكينزية

سوف تتعرض للمساهمات التحليلية الهامة للنظرية الكنزية فيما يتعلق بالدور الأساسي لحجم الطلب الكلي الفعال والدور الهام للدولة من خلال أدوات السياسات المالية والنقدية، ونبرز بعض الانتقادات المتعلقة بمحاولة تكييفها مع طبيعة أوضاع الإقتصاديات النامية كالإقتصاد الجزائري.

1- النظرية الكينزية وأهمية الطلب الكلي الفعال ودور الدولة التدخلي

لقد إنطلق كينز في بناء نظرية بنقض أسس النظرية الكلاسيكية التي تقوم على الدور الفعال للسوق في تحقيق التوازن التلقائي وحيادية الدولة وحالة التوظيف الكامل بإعتبارها وضعا عاديا للاقتصاد الوطني، وقانون ساي للاسواق الذي يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له[7].

وأكد كيتز بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف، والناتج القومي، وأن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التوظيف الكامل الذي يعد حالة إستثنائية خاصة على خلاف الفكر الكلاسيكي، وأنه لاوجود للتوازن التلقائي للإقتصاد الوطني بل لابد من تدخل الدولة لتصحيح إختلالات السوق

في مرحلة الأزمات بالتأثيرفي الطلب الكلي الذي يتكون من الطلب الإستهلاكي والطلب الاستثماري والذي يعجز القطاع الخاص عن التأثير فيهما ذلك لأن الأمر يتطلب تحريك الطلب الإستهلاكي من خلال رفع الدخول، وتحريك وتنشيط الطلب الإستثماري من خلال تخفيض سعر الفائدة، ولذلك تتدخل الدولة بزيادة الاتفاق الحكومي الإستهلاكي ومايرتبط به من زيادة دخول الوظيف العمومي، والإنفاق على تحسين الخدمات الإدارية وزيادة أشكال الدعم والإعلانات، وكذلك من خلال البرامج الإستثمارية العمومية غيرالإنتاجية كما هو موضح في الشكل رقم1: دور الدولة في التأثير على الطلب الكلي الفعال وتحريك العرض الكلي .

الشكل التوضيحى رقم 1 : دور الدولة في التأثير على الطلب الكلي الفعال وتحريك الغرض الكلي

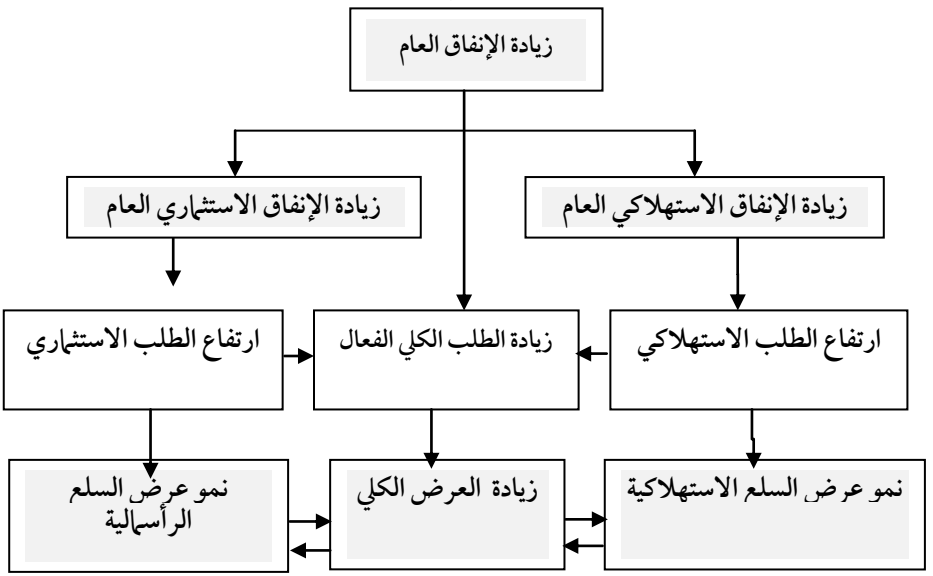

2 أهمية النظرية الكينزية ومحاولات تكييفها مع الأوضاع المستمدة

لاشك في أن نجاح النظرية الكينزية في المجال التطبيقي لمدة تزيد **عن 40 سنة** يعود الى إنسجام سياساتها مع طبيعة المشكلات التي نشئت عن أزمة الكساد الكبير وماترافق معها من أوضاع إقتصادية وقد ساهمت في بناء أسس الرفاهية في الإقتصاديات الرأسمالية.

كما أن تطبيقاتها في البلدان النامية وحاليا في البلدان المتقدمة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 بحزمة سياسات يغلب عليها الأساس المذهبي الكينزي الجديد، ومع هذا فإن محاولات تكييفها تواجه إنتقادات عديدة منها:

أ- محدودية السياسات الكينزية في حالات الركود التضخمي.

ب- محدودية لإجراءات الكينزية في حالة عدم وجود رشادة في توجيه وتخصيص الاتفاق العام وعدم وجود مرونة لحركة الإستثمارات للتغيرات في أسعار الفائدة.

ج - عدم فعالية السياسة الكينزية في حالة جمود الجهاز الإنتاجي كما هو الوضع في الإقتصاديات النامية.

د- تتطلب عملية إحتواء الأزمات العالمية، وأزمات الإقتصاديات النامية تدخلا كبيرا له تكاليف كبيرة تتجاوز قدرات الإقتصادات الوطنية الامر الذي يقلل من أهمية بدائلها.

ثانيا - دور الاستثمارات العامة في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن

ساهم أ.هيرشمان [8] *ALBERT HIRSCHMAN* في كتابه حول إقتصاد التنمية في إبراز التحاليل المتعلقة بإستراتيجية النمو غير المتوازن التي تتناسب مع خصوصيات الإقتصاديات النامية وسوف نستعرض أهم أفكارها وأهميتها وحدود الإستفادة منها.

1- **الافكار الاساسية لاستراتيجية النمو غير المتوازن:**

تتلخص افكار هذه الاستراتيجية في النقاط التالية: [9]

أ- توجيه جزء معين من الاستثمارات كحد ادنى لقطاعات الانتاج.

ب- التركيز على عدد محدود من الصناعات القائدة :

-الصناعات التي لها آثار دفع للأمام (إستخدام مخرجاتها في إنشاء صناعات اخرى) والتي لها آثار دفع الى الخلف(التي يؤدي إستخدام مدخلاتها الى تشجيع إنشاء الصناعات الأساسية لها مثل صناعة الحديد تؤدي الى صناعة استخراجية للحديد.

- الصناعات التي لها اثار دفع الى الامام.

- الصناعات التي لها آثار دفع الى الخلف.

ج - استهداف نمو غير متوازن يؤدي الى سلسلة من الاختلالات التوازنية تكون محفزا للاستثمار وعاملا مساعدا على توفير الفرص المناسبة لاتخاذ قرارات الاستثمار.

فعملية التنمية تتحقق عن طريق الاختلالات التي تحدث في التوازن, حيث يؤدي كل اختلال الى عملية تصحيح والتي تؤدي بدورها الى إختلال يسمح باتخاذ قرارات أخرى وهكذا يمكن إحداث ذلك الاختلال بين القطاعات من خلال سياستين:

- **سياسة اختلال التوازن لصالح قطاعات الانتاج المباشر**:اذ تؤدي هذه السياسة الى إختناقات في راس المال الاجتماعي تكون دافعا ومحفزا للاستثمار فيه.

- **سياسة إختلال التوازن لصالح راس المال الاجتماعي** [10]: فالفائض في خدمات راس المال الاجتماعي يؤدي الى حدوث إختناقات في قطاعات الانتاج المباشر الامر الذي يتطلب ضرورة تصحيحه كما ان ذلك الفائض يحفز على الاستثمار في صناعات أخرى لانخفاض تكاليفها وإرتفاع عائديتها.

- **اختلال التوازن في قطاعات الانتاج المباشر** وترتيب الصناعات حسبا لاهميتها الاختلالية في التنمية .

2- أهمية إستراتيجية النمو غير المتوازن وحدود الاستفادة منها:

رغم الاهمية التحليلية لهذه النظرية في مجال توجيه الإستثمارات إلا أنها تعرضت الى العديد من الأنتقادات التي لا تقلل من أهمية تكييفها وسوف نذكر بعضا منها فيما يلي:

أ - انطلاق وإرتكاز إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحليلها من الواقع الذي مرت به البلدان الاوروبية سواء من حيث الاختلالات وبعض القطاعات القائدة أو من حيث الاطار الذي تميز به النمو من حيث التلقائية ودور السوق ، مع العلم بأن الظروف الزمانية والمكانية قد إختلفت تماما وبالتالي يصعب الوصول الى نفس النتائج.

ب - ان الوضعية الاختلالية التي تعيشها الاقتصادات النامية والاقتصاد الجزائري تؤدي الى المزيد من الاختلالات والاختناقات في حالة تطبيق إستراتيجية النمو غير المتوازن الامر الذي قد يؤدي الى تحفيفها عن طريق الواردات ومايترتب على ذلك من إمتصاص للموارد المحققة عن طريق الصادرات .

ج - قيام استراتيجية النمو غير المتوازن على إفتراضات غير واقعية مثل الافتراض بوجود مرونة كافية في الجهاز الانتاجي وتوفر درجة عالية من الميل للادخار، خاصة في الواقع الحالي للاقتصادات النامية.

د- هناك مشكلات لم تعالج ضمن إطار هذه النظرية مثل مشكلة الاستخدام التكنولوجي وضيق الاسواق ومنهج التنمية، ودور الدولة.

هـ- ان القيد على النمو ليس هو ضعف القدرة على الاستثمار وطبيعة الحوافز المتعلقة بقرارات الاستثمار بقدر ماتوجد هناك قيودا أخرى مثل القيود المتعلقة بعرض الموارد المالية والمادية والكفاءة المتعلقة بتنفيذ قرارات الاستثمار لمواجهة الاختلالات.

ولكن في جميع الحالت فإن الأمر يتطلب عملية تكييف لتلك النظرية مع واقع الإقتصاديات النامية، والإقتصاد الجزائري حتى تتم معالجة الطلب الكلي الكبير الذي يترتب عن تنفيذ تلك البرامج ومحالة ربطه بخطة محددة ودقيقة تؤدي الى توسيع الجهاز الإنتاجي الداخلي ليكون قادرا عبر الزمن على تأمين مدخلات المشاريع المبرمجة.

3- المزيج النظري والتطبيقي العفوي أم العمدي للنظريتين وحدود التأثير وإنعكاساته

إن تخصيص هذا الحجم الهام والكبير من الإستثمرات العامة خلال فترة 2001/ 2014 يطرح العديد من التساؤلات الجوهرية، هل كان ذلك التوجيه يتم في إطار مرجعية نظرية علمية تقدر الإنعكاسات التطبيقية لمدخلات ومخرجات تلك المشاريع؟ ومدى إرتباط ذلك بالطاقة الإستيعابية الإستثمارية والإنتاجية للإقتصاد الجزائري؟ وماهي حدود التأثير الإيجابي على تطور قطاعات الإنتاج الوطني؟ والى أي مدى ساهم تحريك الطلب الفعال الإستهلاكي والإستثماري في التأثير على العرض الكلي المرتبط بالجهاز الإنتاجي الوطني؟ وماهي حدود الإعتماد على الواردات في تلبية إحتياجات المشاريع الجديدة، ومن ثم هل تطورت درجة الإنكشاف الإقتصادي.

لاشك في أن التحولات الليبرالية وأدت إليه من تدهور للقدرة الشرائية وتسريح للعمالة، وتوقف العديد من المؤسسات، جعلت اللجوء لبعض الإجراءات الكينزية مسألة في غاية الاهمية لإنعاش النمو وإحتواء آثار السياسات الليبرالية التقشفية الداخلية والإنفتاحية الخارجية في ظل أوضاع إقتصاد نامي في مرحلة عولمة إنتقائية.

وكان نمو الإقتصاد الجزائري يتحرك بصورة عفوية في إتجاه النمو غير المتوازن لصالح قطاع رأس المال الإجتماعي ومايرتبط به من بنية أساسية إقتصادية وخدمات إجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للإستثمارات على قطاعات الإنتاج المباشر، وسوف نحاول تقييم ذلك من خلال متابعة حدود الترابط والتكامل خلال تلك الفترة ومستوى التطور الإيجابي الذي أحدثته تلك البرامج في المحاور اللاحقة.

المحور الثالث

حجم البرامج الإستثمارية العامة ومجالاتها القطاعية وتوزيعاتها الفرعية

سوف تتعرض بالتحاليل لأهم أهداف البرامج الإستثمارية والإفترضات والتوقعات المتعلقة بها، ثم نبين توزيع حجم الإستثمارات على المجالات القطاعية وحدود الطاقة الإستعابية الإستثمارية، ثم نتعرض لأهم الملاحظات الجوهرية على مخططات البرامج الإستثمارية العامة.

أولا: أهداف البرامج الإستثمارية العامة والإفتراضات والتوقعات المرتبطة بها.

1-الوضع العام لمسار التحولات الاقتصادية

إن التحولات الليبرالية منذ بداية التسعينيات والتي بلغت قمتها بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي والسياسات الإنكماشية المرافقة له والإجراءات الإنفتاحية الخارجية وماترتب عن ذلك من نتائج قيمت إيجابيا في إحدى الدراسات الخاصة للصندوق[11] والتي جاء فيها: " حقق البرنامج الذي نفذته الجزائر منذ عام 1994 نتائج باهرة في إستقرار الوضع الإقتصادي الكلي " ولكن الوضع الإقتصادي والسياسي والإجتماعي كان قد شهد أزمات معقدة في ظل تحجيم دور الدولة وإلغاء الدعم، وتحرير الإسعار وتدفق كبير للموردات، وخوصصة متسرعة للمؤسسات ومارافقها من تسريح مكثف للعمالة يضاف للأشكال الاخرى للبطالة، وتخفيض للعملة وتدهور كبير للقدرة الشرائية، وتزايد معدلات الفقر والتهميش. وهذا جعل المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي يقيم برنامج التعديل والسياسات المرتبطة به تقييمها سلبيا، بحيث لم يحقق الإنعاش الإقتصادي الذي يؤدي الى نمو إقتصادي مستدام، الأمر الذي مهد للتفكير في وضع برامج إستثمارية لإنعاش السياسات الليبرالية وإحتواء تكاليفها الْإقتصادية والإجتماعية خاصة بعد التطورات في السوق العالمية للطاقة ومارافقتها من إرتفاع في أسعار البترول، فكانت السياسات التوسعية لتفعيل الطلب الكلي وصفة إستعجالية لعلاج السياسات الإنعكاسية الليبرالية التي تركز على تنمية العرض الكلي.

2-أهداف البرامج الإستثمارية العامة وعلاقتها بالنظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن

إن إحتواء التكاليف الإقتصادية والإجتماعية وآثارها السلبية جعل الدولة تنطلق في تنفيذ ثلاث برامج إستثمارية كبرى منذ 2001 الى غاية 2014 ويمكن حوصلة أهافها في النقاط التالية [12]:

أ- **تفعيل الطلب** لإحتواء آثار السياسات الإنكماشية وتحقيق الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو.

ب - **تخفيض معدلات البطالة** ودعم الأنشطة المستحدثة لمناصب الشغل وتوفير فرص العمل.

ج - **محاربة الفقر والمشكلات** المرتبطة به وتحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين الظروف الإجتماعية:

" الجزائر...تؤكد أنها تعتزم تخصيص أفضل عائداتها من صادرات المحروقات لـ " رفاهيتها الإجتماعية وتلبية الإحتياجات الإجتماعية لسكانها " [13] .

د- تحقيق التوازنات الجهوية والتنمية الإقليمية والمحلية وتحسين الخدمات العامة.

إن معاينة الأهداف السابقة وغيرها من الأهداف الفرعية المرتبطة بها يؤكد إنها ستودي الى التأثير في الطلب الكلي من خلال زيادة الإتفاق الإستهلاكي العام، والإنفاق الإستثماري العام غير الإنتاجي وهذا يعيد إحياء السياسة الكينزية، كما أن ذلك الإتفاق الإستثماري العام قد تم تخصيصه الى القاعدة الهيكلية والبنية الأساسية وقطاع رأس المال الإجتماعي، مما يؤكد على حدوث نمو غير متوازن في ظل جمود الجهاز الإنتاجي وتفكك بعض أنشطته بفعل المنافسة غير المتوازنة في ظل تدفق الواردات الامر الذي سيؤدي الى تلبية الزيادة في الطلب الناتج على تفاقم الإختلالات في التوازن، وتنامي الإختناقات، من خلال العرض الخارجي عن طريق النمو السريع للورادات الذي يؤدي الى تطور معدل الإنكشاف الإقتصادي السلبي*والذي بلغ سنة 2011 حوالي60% [14] .

إن تلك الاهداف لم تتكامل مع أهداف متعلقة بالتأثيرات المتوقعة لمدخلات ومخرجات آلاف المشاريع المبرمجة، مع عدم وجود أية خطة لنمو إقتصادي هادف ومستدام يرتبط بذلك.

3- الإفتراضات والتوقعات المتعلقة بالبرامج الإستثمارية :

لقد تم إستشراف الوضع الإقتصادي خلال فترات البرامج على أساس مجموعة من الإفتراضات والتوقعات المرتبطة بها وأهمها:

أ- التوقعات المتعلقة بأسعار البترول والإفتراض بأنها لاتقل عن 19 دولار للبرميل خلال الفترة 2005/ 2009 وعدلت بعد ذلك بـــ 37 دولار .

ب- التوقعات الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإفتراض تحقيق معدل نمو سنوي لايقل عن 5% .

ج- التوقعات المتعلقة بالتحكم في معدل التضخم في حدود3 % خلال فترة الميزانية.

د- التوقعات المتعلقة بأسعار الصرف حيث قدرت ب 76 دينار مقابل الدولار الامريكي خلال فترة البرامج الخماسي الاول.

هـ - التوقعات الخاصة بنمو التجارة الخارجية بإفتراض معدل نمو للواردات يساوي 5% سنويا، ومعدل نمو للصادرات لايقل عن 6.2% سنويا.

إن التوقعات الإستشرافية المشار إليها خلال الفترة 2001/ 2009 خاصة خلال الخماسي الأول لم تتضمن توقعات خاصة بالتأثيرات المختلفة لتجسيد البرامج على القطاعات الإنتاجية، وعلى التشغيل ومايرتبط به من معدلات بطالة وعلى المؤشرات الهامة للتبعية الإقتصادية.

وقد كانت معظم تلك التوقعات والإفترضات المرتبطة بها غير سليمة في ظل التطورات المتتالية في السوق المحلية والدولية . حيث لم تحقق المعدلات المفترضة المتعلقة بالنمو الإقتصادي، ونمو التجارة الخارجية ومعدلات الإنكشاف الإقتصادي المرتبطة بها، ومعدل التضخم وأسعار الصرف، فتجاوز الطاقة الإستعابية الإستثمارية وجعل عملية الإستشراف غير دقيقة وبالتالي فالسياسات المرتبطة بها تتأثر بذلك

ثانيا : حجم البرامج الإستثمارية وتوزيعها على المجالات القطاعية ومستوى الطاقة الإستيعابية للإستثمارات

1- حجم البرامج الإستثمارية وتوزيعها على المجالات القطاعية:

لقد تم تخصيص حجم كبير من الموارد المالية لتمويل البرامج الإستثمارية العامة التي أرتفعت من حوالي 7 مليار دولار (552 **مليار** دينار) في برنامج الإنعاش 2001- 2004 الى 55 مليار **دولار** (3800 مليار دينار) في برنامج دعم النمو الاول 2005-2009 الى 286 مليار **دولار** (21214 **مليار دينار**) خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 والرسم اللاحق يبين نسبة التطور.

الرسم البيانى رقم 02 : تطور حجم الإستثمارات العمومية خلال فترة 2001/ 2014

الوحدة: مليار دولار

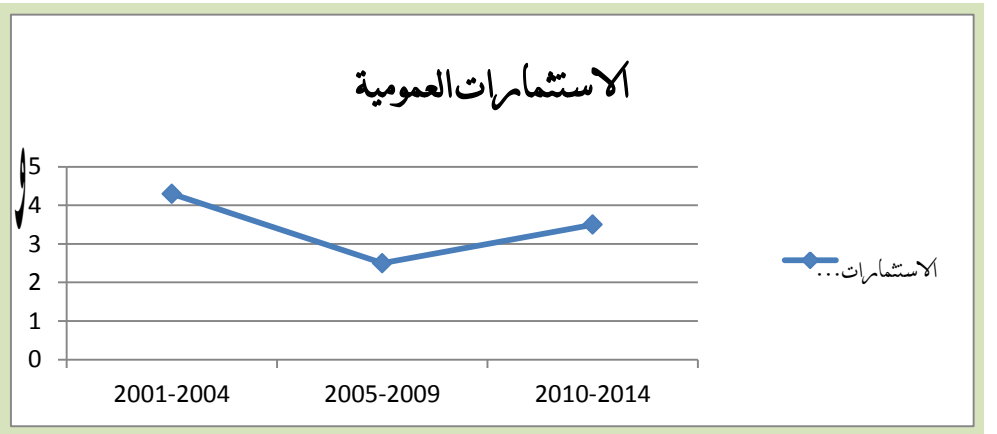

المصدر: أرقام البرامج الإستثمارية

*** المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي 2005/ 2009 بالإضافة الى البرامج التكميلية الخاصة بالجنوب والهضاب العليا والسكن غير الملائم.**

وهذا التطور سيزداد بعد إعادة التقييم الخاصة بالبرنامج الخماسي 2010/ 2014 وقد تم توزيع تلك الإستثمارات على المجالات القطاعية كما هي مبينة في الجداول اللاحقة.

الجدول رقم 2: توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج الإنعاش 2001/ 2004

الوحدة مليار دينار

القطاع	المبلغ	النسبة
دعم الإصلاحات	45,0	% 08,6
الفلاحة والصيد البحرى	65,4	% 12,4
التنمية المحلية	114,0	% 21,7
الأشغال الكبرى	210,5	% 40,1
الموارد البشرية	90,2	% 17,2
المجـــــــــموع	522	% 100

المصدر : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2000-2001)، أفريل 2001، ص 35، 36

الرسم البيانى رقم 03: توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج الإنعاش 2001/ 2004 الوحدة مليار دينار

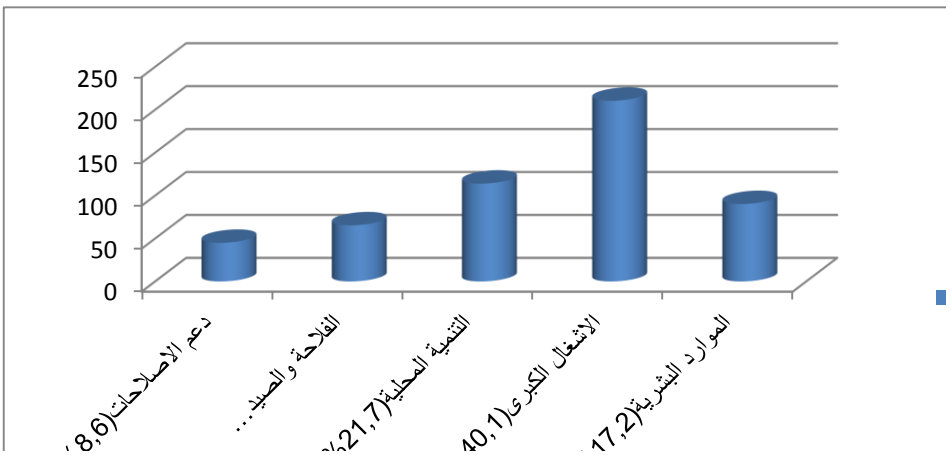

إن مجموع الإستثمارات العامة المقدرة ب: 522 مليار دينارخلال فترة أربع سنوات، بمعدل 130 مليار دينار سنويا (حوالي 1.5 مليار دولار) هي في حدود الطاقة الإستعابية للإقتصاد الوطني ومع ذلك فإن

المتبقى والجاري إنجازه في سنة 2004 قد بلغ 1216 مليار دينار وهي ضعف المخصصات، ولكن تلك المبالغ قد تضاعفت بثمانية أضعاف خلال البرنامج الخماسي الاول 2005-2009 كما هي مبينة في الجدول 03.

الجدول رقم 3 : توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج دعم النمو الأول 2005-2009

المجالات القطاعية	قيمة الاعتماد / مليار دينار	نسبة الاعتماد ٪
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	% 40.5
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	% 4.8
تطوير التكنولوجيات الجديدة لإعلام والإتصال	50	% 1.1
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	% 8
المجـــــموع	4202.7	% 100

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أفريل 2005، ص9 ومابعدها.

الرسم البيانى رقم 4 : توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج دعم النمو الأول 2005-2009 الوحدة : مليار دينار

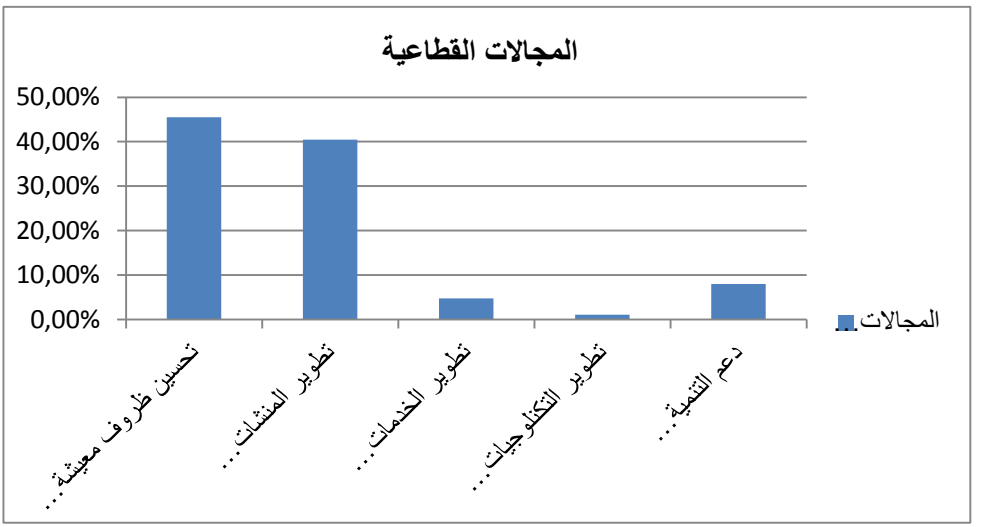

تبين الارقام السابقة الإرتفاع الكبير لحجم المخصصات الإستثمارية التي **بلغت 4203 مليار دينار(حوالي 55 مليار دولار)** وهي مبالغ تشكل الدباية لتجاوز الطاقة الإستعابية الوطنية للإستثمارات العامة بمدخلاتها.فمن الصعوبة التحكم في مخصصات سنوية **تفوق 840 مليار دينار** أي حوالي 11 **مليار دولار**، الأمر الذي سيؤدي الى صعوبة تنفيذها.

يضاف الى هذه البرنامج تلك البرامج التكميلية ومنها:

- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب المقدر ب: 377 مليار دينار.
- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا المقدر ب: 693 مليار دينار .
- البرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم والمقدر ب: 800 مليار دينار .
- البرامج التكميلية المحلية المقدرة بـ 200 مليار دينار .

وتبلغ قيمة هذه البرامج التكميلية حوالي 2070 مليار دينار أي حوالي 28 مليار دولار تضاف الى مخصصات الخماسي الاول والمقدرة ب **55 مليار دولار** فتصبح مساوية لـ 83 **مليار دولار** أي حوالي 6273 **مليار دينار** (4203 + 2070).

وسيظهر الأمر بوضوح في مشروع الخماسي الثاني 2010-2014 الذي بلغ إجمالي الإستثمارات العامة به حوالي 286 **مليار دولار** كما هي موزعة في الجدول رقم 04 .

الجدول رقم 4 : توزيع حجم الإستثمرات العمومية على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014 الوحدة : مليار دينار

القطاعات وفروعها	المبلغ	النسبة
1- **التنمية البشرية:** التربية،التعليم العالي،السكن ، الصحة،المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين،التجارة	10122	% 49.5
2- **المنشات الأساسية:** • الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ ، المطارات. • النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات. • تهيئة الإقليم: المدن الجديدة	6448	% 31.5
3- **تحسين الخدمة العمومية:** • العدالة ، المالية، التجارة، العمل	1666	% 8.16
4- **التنمية الاقتصادية:** • الملاحة ، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.	1566	% 7.7
5- **مكافحة البطالة**	360	% 1.8
6- **البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال**	250	% 1.2
المجمـــــــــــــوع	20412	% 100

المصدر: - مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق II : قوائم برنامج التمية الإقتصادية الاجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

2- الطاقة الإستيعابية لحجم الإستثمارات العمومية

إن هذه الحجوم من الإستثمارية العمومية قد تجاوز الطاقة الإستيعابية الوطنية للإستثمارات سواء على مستوى التنفيذ والإنجاز أو على مستوى الإرتباط التكاملي بالجهاز الإنتاجي المحلي، وكذا بالموارد والمدخلات المتاحة ملحيا لإنجاز هذه المشاريع وقد تم التاكيد على أن أسباب التأخر في إنجاز العديد من المشاريع يعود الى : [15]

أ- محدودية قدرات الإنجاز.

ب- محدودية مكاتب الدراسات والمتابعة.

ج - محدودية الوعاء العقاري الأساسي.

د - محدودية الآليات المتعلقة بالصفقات.

هـ- تزايد عمليات إعادة التقييم بسبب إرتفاع أسعار المدخلات وعد إكتمال الدراسات المتعلقة بالمشاريع.

وهذا يبين مخاطر تجاوز الطاقة الإستيعابية وعدم وجود خطة لإحتواء التاثيرات الخاصة بمدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة.

إن تجاوز الطاقة الإستيعابية المحلية للإستثمارات جعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ المشاريع المبرمجة سواء ضمن مخطط دعم الإنعاش 2001/ 2004 أو في المخطط الخماسي 2005-2009 حيث بلغت المشاريع الجارية إنجازها في نهاية سنة 2009 حوالي 9680 **مليار دينار** وهي **تعادل** 130 **مليار دولار** [16] وتشكل **ضعف المبلغ المخطط** في بداية البرنامج ولانعتقد أن القدرات المحلية كافية لتنفيذ حوالي 57 **مليار دولار سنويا** خلال الفترة 2010-2014 مما يجعل المتبقى في نهاية 2014 من أكبر البرامج الجارية المتبقية على الإطلاق.

ثالثا: الملاحظات الجوهرية على مخططات البرامج الإستثمارية العامة

إن التجربة الجزائرية في مجال التخطيط هامة جدا حيث شهدت المرحلة الإشتراكية تطبيق خمس خطط تنموية (1967-1989)، وعلى إختلاف مع الفترة الحالية لأن تلك الخطط كانت تشمل القطاعات الإنتاجية وقطاع البنية الأساسية ورأس المال الإجتماعي، فإن البرامج العامة الجديدة خاصة بالإستثمارات غير الإنتاجية في مجال القاعدة الهيكلية والخدمات العامة.

إن المتابعة التقييمية للمرحلتين تؤكد لنا عدم الإستفادة من خبرة التجربة السابقة في تثمين إنجازاتها وعدم تكرار أخطائها، ويمكن تتبع ذلك من خلال الملاحظات الجوهرية على مخططات البرامج الإستثمارية العامة خلال الفترة 2001-2014.

1- الإرتفاع الكبير للمخصصات الإستثمارية

إن الإرتفاع الكبير للمخصصات الإستثمارية الأولية من برامج دعم الإنعاش الى البرنامجين الخماسيين بمجموع تجاوز 350 **مليار دولار** خلال الفترة 2001-2010 تضاف لها المبالغ

المخصصة للبرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب (377 مليار دينار) والبرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا (693 مليار دينار) والبرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم (800 مليار دينار) تبلغ كليا حوالي 1870 مليار دينار أي مايعادل 25 مليار دولار، فتصبح إجمالي مخصصات تلك البرامج حوالي 375 **مليار دولار** (أي 28000 **مليار دينار**)، بالإضافة الى المبالغ المتبقية للبرنامجين المنتهيين والمتوقعة للبرنامج الخماسي الثاني والتي لاتقل عن 150 **مليار دولار** مما يرفع حجم الإستثمارات العامة الى 500 مليار دولار بنهاية سنة 2014 .

إن هذا الإرتفاع ادى الى تجاوز قدرة الأجهزة المؤسسية على مختلف المستويات في التحكم والتسيير العقلاني لتلك الإستثمارات وإداراتها بكفاءة. وبقدرة مايدل ذلك التزايد على تنامي الجهود الإستثمارية التنموية وتزايد آثارها الإيجابية، فإنه يبرز من جهة أخرى ضعف الكفاءة التحكمية للأجهزة الرسمية في تسيير تلك المخصصات. كما أن تلك الحجوم قد فاقت الطاقة الإستعابية الإستثمارية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية .

2- إرتفاع تكاليف المشاريع المقامة

إن محدودية قدرات مكاتب الدراسات في مجال دراسة جدوى المشاريع المقامة، وتقدير تكاليفها الحقيقية، ذلك أن العدد الكبير من المشاريع ضمن برامج متعددة، وضغوط القيود المتعلقة بإجراءات التقاول للشروع في عملية الإنجاز والقيد بالمدة الزمانية، أدى الى المبالغة في تقدير قيمتها، وتجاوزها أحيانا للمتوسطات العالمية والإقليمية المماثلة. فتكلفة إنجاز الكلم من الطرق السيار ذات الإتجاهين تصل الى متوسط يتراوح بين 2 الى 3 مليةن أورو في كل من إسبانيا، البرتغال، الدنمارك والسويد، وتبلغ تلك التكلفة في فرنسا وألمانيا حوالي 4 الى 6 مليون أورو، وبلغت تكلفة الطريق السيار المغربي مراكش/ أغادير التي تعبر جبال الأطلس الكبير حوالي 2.7 مليون دولار [17] في حين تجاوزت تكلفة الكلم بالنسبة للطريق الجزائري شرق غرب 10 مليون دولار وهذا يعني انها أعلى من المتوسط العالمي بمعدل يتراوح بين 30 الى 50 % [18].

إن تفسير إرتفاع تكاليف المشاريع المقامة بالمحدودة والرعة وأحيانا قلة الخبرة لا يكفي، بل يستدعي الأمر البحث عن الأسباب الاخرى.

3- إرتفاع حجم الإستثمارات العامة المتبقية:

الجارية بعد إنتهاء فترة الرنامج المحددة الزمانية، ومارافقها من إعادة تقييم المشاريع بسبب إرتفاع أسعار المدخلات أو الأخطاء في الدراسات الأولية، وتمديد آجال الصفقات... فقد بلغت قيمة

المشاريع المتأخرة في المخطط 2001/ 2004 حوالي 1216 مليار دينار (12 مليار دولار) وحوالي 9680 مليار دينار (أي 130 مليار دولار) بالنسبة للخماسي الأول 2005/ 2009.

4- تعدد البرامج الإستثمارية العامة

خلال الفترة 2001/ 2014، والإعلان على مشاريع تكميلية جهوية كتلك الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، والسكن غير الملائم، البرامج التكميلية المحلية بالإضافة الى الإستثمارات الإنتاجية الخاصة بالشركة الوطنية سونطراك بفروعها خلال المرحلة 2001/ 2014 وخاصة المقدرة للفترة 2010/ 2016 والتي قد **تتجاوز 70 مليار دولار**.

هذا الوضع جعل هناك صعوبة في معرفة المخصصات الإستثمارية العامة الحقيقية خلال فترات البرامج المخططة، وصعوبة أكثر في متابعتها وتقييمها ومعرفة حجم البرامج الجديدة.

5- عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة

يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز، وربط المخصصات الإستثمارية بالقدرات الواقعية والمدد الزمنية التي تتطلبها عمليات الإنجاز في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية، والتقيد بمعايير الجودة والإتقان.

المحور الرابع

تاثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج والترابط القطاعي

إن أهمية الإستثمارات العامة تظهر في آثارها الإيجابية على النمو الإقتصادي الإنتاجي، والتكامل القطاعي الداخلي والإندماج بين الفروع والأنشطة بصورة تؤدي تدريجيا الى تطور الجهاز الإنتاجي الوطني وتنوعه وزيادة قدراته الإنتاجية لتلبية الإحتياجات المتنامية، وتعليل الإعتماد السلبي على الواردات وسوف نتناول هذا المحور الهام ضمن النقاط التالية:

أولا: تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي وتطور الإنتاج الصناعي

إن تنفيذ مشاريع البرامج الإستثمارية قد أدى فعلا الى زيادة الطلب الكلي الفعال كما ورد في تحليل النظري الكنيزية، كما ترتب عن إنجاز مشاريع البنية الأساسية لقطاع رأس المال الإجتماعي والإقتصادي التي تنامي الإختلالات وتزايد الإختناقات المحرفة على الإستثمار كما تبين تحاليل إستراتيجية النمو غير المتوازن.

إن التأكد من طبيعة التأثير وإنعكاساته على النمو الإقتصادي يستدعي معاينة تطور معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي وكذا معدلات النمو الحقيقية في القطاع الصناعي.

1- تأثير الإستثمارات العامة على تطور معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي

إن المعطيات المتعلقة بالفترة 2001/ 2013 تبين تطور الناتج المحلي الإجمالي تطورا لا يتناسب مع حجم المخصصات الإستثمارية الى تم تنفيذها، والجدول اللاحق يوضح ذلك :

الجدول رقم 5 : تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الفترة 2001/ 2012

الوحدة مليار دينار

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2014
الناتج المحلي الإجمالي	4236	5059	7126	9281	9940	14231	15732	16188
معدل النمو%	3.3	6.9	5.1	3	1.4	2.4	3.9	3.6

المصدر:

- Bank of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie : Rapport 2011-Rapport 2006--Rapport 2002.

- PNUD-BAD, Perspectivies Economiques en Afrique, 2011,P157.

- Lettre économique d'Agerie N° 11/2012,P8.

تبين الأرقام السابقة معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، وهي محدودة ولاتدل على إستجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، وإحتواء الإختلالات التوازنية، فنسبة النمو لاتزيد عن 5٪ سنويا وهي غير كافية وتبرز جمود الجهاز الإنتاجي الذي تدل المؤشرات القياسية لتطور الإنتاج الصناعي على تدهور وضعية معظم الفروع والأنشطة الخاصة بالقطاع والجدول الرسم التاليين يبينان ذلك .

الجدول رقم 6: التطور السنوي لمؤشر الإنتاجي الصناعي خلال الفترة 2001/ 2011

الوحدة : 100 سنة الأساس 1989

السنوات / الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011
القطاع الصناعي	85	87	93	90	92	90
الصناعة خارج المحروقات	75	74	77	73	79	79
الصناعات المعملية التحويلية	66	63	59	52	54	50

Source : ONC, Lactivité Industrièlle 2009-2001, Statistique ECO N° 70,9/2012, P22.

والرسم البيانى اللاحق يبن بوضوح تدهور الانتاج الصناعى بالمقارنة مع سنة 1989

الرسم البيانى رقم 5: التطور السنوي لمؤشر الإنتاجي الصناعي خلال الفترة 2001/ 2011

الوحدة : 100 لسنة الاساس 1989

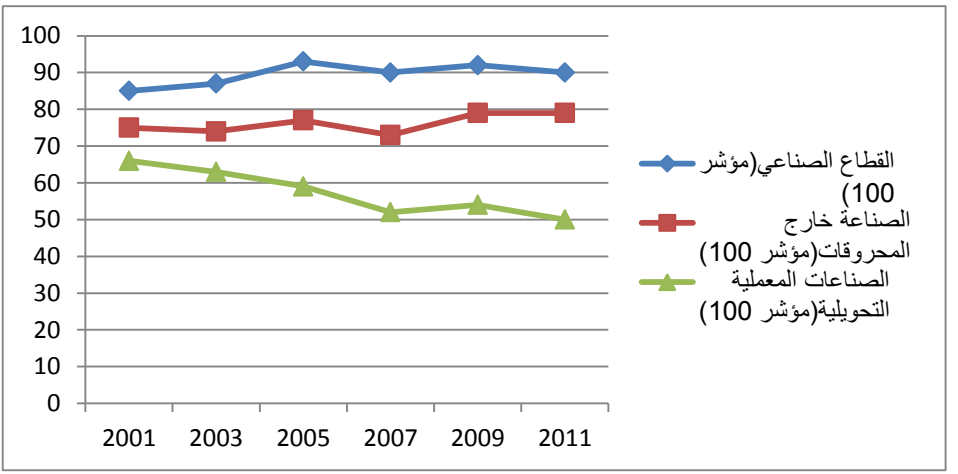

2- تأثير الإستثمارات العامة على تطور معدل النمو الحفيض للصناعات المعملية التحويلية:

تلعب الصناعات المعملية والتحويلية دورا هامة في الإقتصاديات المتقدمة، وإقتصاديات الدول الناشئة وتساهم الدولة في توفير المناخ الإستثماري الملائم وبيئة الأعمال المناسبة، وسوف تأثر البرامج الإستثمارية وحزم الحوافز المرتبطة بها على تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية التحويلية في الجدول اللاحق:

الجدول رقم 7: تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية خلال الفترة 2001-2011

الوحدة: ٪

السنوات / الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011
الصناعات الغذائية	-12.5	-20.6	14.4	-2.1	-9.1	21
المناجم	-2.8	0.6	12.4	-3.9	3.4	-9.5
الطاقة والمياه	5	6.6	9.9	8.0	7.2	8.2
صناعة الحديد والبناء والمكانيك	10	8.9	-4.1	-8.9	9.2	-3.4
الصناعات الكهربائية	-1.3	-10.6	3.9	-4.4	2	-5.5
الصناعة الكيميائية	-14.7	-2.4	0.6	-15	1.2	-13.1
صناعة النسيج	-0.5	-7.7	-18.4	-4.8	-10.3	-9.4
صناعة الجلود	0.3	-7.3	4.8	2.7	-1	-3.2
صناعة مواد البناء	-13.1	-6.3	-15.9	-6.8	-21.4	-11.8
صناعة الخشب والورق	2	-11.9	-25.1	-31.2	00	5
أخرى						
متوسط الصناعة المعملية	-1	3.5	-4.5	-3	1.6	-1.2

Source : Bank of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie : Rapport 2005 - Rapport 2011

تبين الأرقام السابقة محدودية الآثار الإيجابية للإستثمارات العامة على تطور فروع وأنشطة الصناعات المعملية التحويلية حيث نلاحظ بأن معظم الفروع حققت معدلات نمو سلبية مما يدل

على قدرتها على الاستجابة للطلب الفعال الذي أحدثته تلك الإستثمارات وما إرتبط بها من إختلالات في التوازن بين القطاعات الإنتاجية وقطاعات رأس المال الإجتماعي.

إن بعض الفروع الصناعية كالصناعة التحويلية الغذائية التي تطور إنتاجها، فإن معظم مدخلاتها الصناعية مستوردة.

بل إن جمود جهازها الإنتاجي وحالة الركود التي تعاينها فروعها تتزامن مع إستخدام غير إقتصادي لقدراتها الإنتاجية كما هي موضحةفى الجدول 8 والرسم البيانى فيما يلي:

الجدول رقم 8 : معدل إستخدام قدرات الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2001-2012

السنوات / الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012
القطاع الصناعي	48	51	50	53	56	54	50
الصناعة خارج المحروقات	44	46	46	48	52	50	50
الصناعة المعمالية التحويلية	44	46	45	46	50	49	49

Source : ONC, S-ECO -N° 70,9/2012, P26.

وتتضح الصورة اكثر فى االرسم البيانى اللاحق

الرسم البيانى رقم 6: معدل إستخدام قدرات الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2001-2012

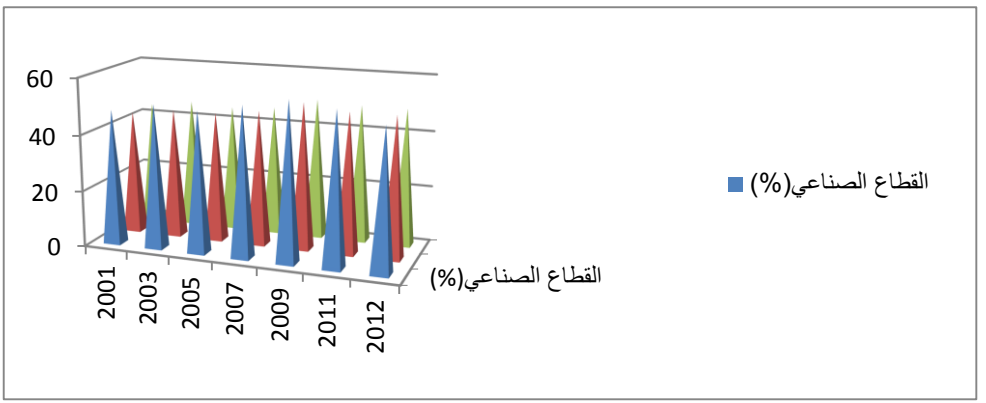

تشير معطيات الجدول السابق الى الإستخدام غير **الرشيد لقدرات الإنتاج الصناعي والتي لم**

تتجاوز 50 ٪ في فروع الصناعات المعملية، فقد بلغت 37 % في الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية للسلع الإستهلاكية وسلع التجهيز وصناعات السيارات الصناعية، ولم تعدفي فروع صناعة المناجم معدل 55%، والصناعة النسيجية 37%، وصناعة الجبس والورق 28 %، وصناعة الجلود والأحذية 45 %، والصناعة الغذائية 66 % ، وبلغت في صناعة مواد البناء حوالي 86% [19].

إن هذه الوضعية الركودية تدل على محدودية اليثار الإيجابية التحفيزية للطلب الكلي الفعال على صناعت السلع الإستهلاكية وسلع التجهيز، مما يدل على تزايد الإنعكاسات الإيجابية على الإقتصاديات الأجنبية من خلال حالة الإغراق الذاتي للإقتصاد الوطني بالسلع الاجنبية عن طريق الورادات التي بلغت حوالي 300 مليار دولار خلال الفترة 2000 – 2012 [20] ، وهذا يدل على إستمرار الإحتلال الهيكلي للإقتصاد الوطني إلا إذا تطورت الصادرات خارج المحروقات وهذا ماسوف نتعرض له في النقاط اللاحقة.

ثانيا: آثار الإستثمارات العامة على التكامل والإندماج والتنويع الإقتصادي

إن الإقتصاد الوطني يعاني من إختلالات هيكلية تتجلى في ضعف مستوى التكامل بين قطاعاته الإنتاجية وإنخفاظ معامل الإندماج بين فروعه، وضعف معدل الإتباط بين أنشطته المتعددة، وأن تدخل الدولة بهذا الحجم من الإستثمارات العامة يتطلب وجود خطة متكاملة ودقيقية للتأثير الغندماجي التكامل بين المشروعات المبرمجة من خلال ربط مدخلاتها ومخرجاتها بتطوير قدرات الجهاز الإنتاجي الوطني.

وسوف نتعرض لحدود تلك التاثيرات من متابعة التركيب السلعي والقيمي للتجارة الخارجية، ودرجات الإنكشاف الإقتصادي

1- آثار الإستثمارات العامة على التركيب الهيكلي للصادرات ومستوى التنويع الإقتصادي:

إن حجم الإستثمارات العامة في البرامج المخططة خلال الفترة 2001-2014 يوفر الحوافز الإستثمارية للتنمية المستدامة المتكاملة التي تقضي تدريجيا على الإختلالات الهيكلية، والإرتباط بعوائد موارد غير متحددة، فهي فرصة تاريخية إقتصادية يمكن تثمينها من إستراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية والفروع والأنشطة المرتبطة بها عن طريق القطاع الخاص والعام الوطني والشراكة والتعاون مع القطاع الخاص الأجنبي في المجالات الأساسية للإقتصاد الوطني الذي يؤدي عبر الزمن الى تخفيض الإختلالات الهيكلية ورفع درجات التنويع الإقتصادي . وسوف نتابع

الأرقام المتعلقة بالتركيب الهيكلي للصادرات ومستوى التنويع الاقتصادى التجارى فى الجدول9 واالرسم البيانى اللاحقين.

الجدول رقم 9: تطور التركيب الهيكلي للصادرات خلال الفترة 2001/ 2014

الوحدة مليون دولار

السنوات / الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2013*	2014*
الصادرات الإجمالية	1909	2447	4633	6585	45186	72883	739	740	80
الصادرات خارج المحروقات	560	470	740	980	766	1221	81	00	
نسبة مساهمة صادرات المحروقات(%)	98	98	98	98.4	98.3	98.3	98.3	98.4	98.5

المصدر : تقارير بنك الجزائر 2001، 2006، 2005، الملحق الإحصائي .

Direction Générale des Douanes,Statistiques Du Commerce Exterieur De L'algerie, Année 2012,P3. * تقديرات الباحث

الرسم البيانى رقم 7: الإختلال الهيكلي والتركيب القيمى النسبى لصادرات

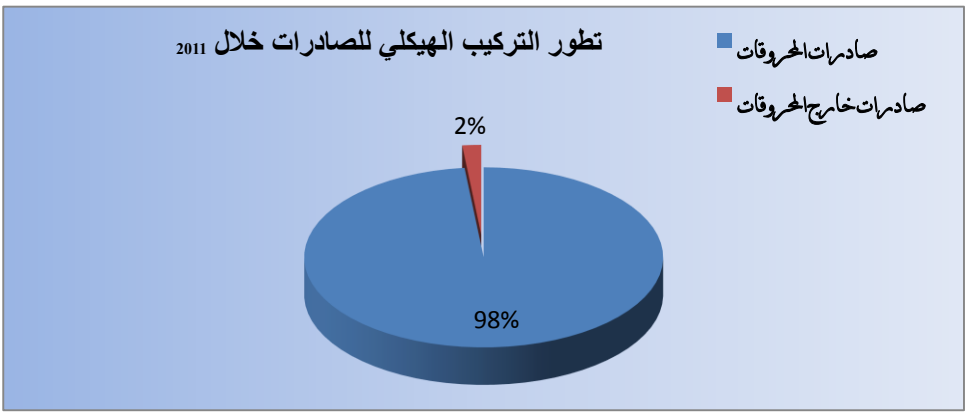

يظهر الجدول السابق تطور الصادرات الجزائرية التي إنتقلت من 22 مليار دولار سنة 2000 الى 73 مليار دولار سنة 2012 ويتوقع أن تصل الى أكثر من 80 مليار دولار سنة 2014 وستبلغ قيمتها الإجمالية **خلال الفترة 2000- 2014 حوالي 760 مليار دولار**، وتتشكل من مصادر غير متحددة ومحدودة التنوع

فالتركيب السلعي يتشكل من مادتين أساسيتين هما البترول والغاز، والتركيب القيمي بلغ مستوى من الخطورة على الامن القومي والإقتصادي للبلاد، فقد وصلت درجة التركيب القيمي خلال فترة البرامج المخططة الى غاية 2012 حوالي 98.3% من الصادرات [21]، ويتوقع أن تصل تلك النسبة الى 98.5 % بنهاية سنة 2014 وهذا يدل على إستمرار الإختلالات الهيكيلية للإقتصاد الوطني خاصة مع دخول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مرحلة جديدية من التفكيك الجمركي [22] وضعف مستوى التنويع الإقتصادي.

2- آثار الإستثمارات العامة على التركيب الهيكلي للواردات ومستوى الإنكشاف الاقتصادي

لقد أدى تتنفيذ إستثمارات العامة التي تطور كبير للواردات بمختلف فروعها والجدول اللاحق يوضح ذلك.

الجدول رقم 10: تطور التركيب الهيكيلي للواردات خلال الفترة 2001-2012

الوحدة : مليون دولار

السنوات / الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	النسبة/ المجموع
الواردات الغذائية	2346	2516	3357	4656	5512	9261	8983	19.19
الورادات الطاقوية	97	41	186	305	516	1094	1887	04.00
مواد أولية	445	607	688	1245	1128	1676	1824	04.00
مواد نصف مصنعة	1747	683	3743	6678	9557	10047	10370	22.1
سلع التجهيز الفلاحية	154	121	149	137	219	364	329	0.70
سلع التجهيز الصناعية	3293	4654	7872	9361	14141	17074	13453	28.74
السلع الإستهلاكية	1400	1984	18863	3546	5868	7328	9955	21.27
أخرى	-	716	704	420	462	517	-	-
المجـــــــــموع	9482	13322	19567	26348	37403	47247	46801	100

المصدر : تقارير بنك الجزائر 2011، 2006، 2005، الملحق الإحصائي .

Direction Générale des Douanes,Statistiques Du Commerce Exterieur De L'algerie, Année 2012

تبين الارقام السابقة التطور السنوي المتولي للواردات من مختلف مجموعات السلع والمواد تتصدرها الواردات الغذائية والسلع الإستهلاكية غير الغذائية بحوالي 40٪ من إجمالي الواردات (19 مليار دولار) **فتضاعفت 5 مرات** بالمقارنة مع سنة بداية البرنامج الاول 2001-2004، وذلك لتبية الطلب المتزايد الناتج عن سياسة التوظيف الإحتوائي لأزمات البطالة الذي يطغي عليه الطابع السياسي لأنه في كثير من الأحيان لايرتبط بنشاط إنتاجي حقيقي فقد تم إنشاء 5 مليون وظيفة خلال المخطط 2005/ 2009 وخلال العشرية 1999- 2009 بلغت مناصب الشغل الإجمالية المستحدثة حوالي 8 مليون وظيفة من قبل المؤسسات العمومية الإقتصادية، وفي إطار الوظيف العمومي بالإدارات المختلفة، وفي إطار عقود ماقبل التشغيل، وفي إطار الفرض المصغر، وفي إطار الإستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي، وفي إطار الأشغال ذات المنفعة العامة [23] وهي أرقام مبالغ فيها، فهي لاتراعي الوظائف الفعلية المتحققة وتلك الواردة في تقارير البنوك ووكالات التشغيل، وتقارير الإدارات الإقليمية والدوائر الوزارية التي تنطلق من التقديرات الاولية، في دراسات الجدوى، كما أنها لاتميز في تقدير منصب الشغل بين العمل الموقت الجزئي الذي لا يرتبط بنشاط إنتاجي حقيقي أو خدمة حقيقية بقدر ما يتعلق بإحتواء الإضطرابات الإجتماعية.

ولذا فلابد من مراجعة لهذه الأرقام لكي نستطيع تقدير تكلفة فرص العمل ومقارنتها بالمتوسط العالمي.

كما أن الإستثمارات المتعلقة بالقاعدة الهيكلية قدوما ترتب عليها من مدخلات فإنجاز حوالي 1.7 مليون سكن بما فيها العمومي الإيجاري، والإجتماعي التساهمي، والريفي، والبيع بالإيجار، تطلبت إحتياجات كثيرة لهذه المشروعات العقارية، لم تنعكس في تطور فروع صناعة مواد البناء وقطاع البناء والأشغال العمومية التي تشهد معدل نمو خارج قطاع المحروقات أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي [24] بل كانت معظم الإحتياجات الإستهلاكية والتجهيزية تتم تغطيتها عن طريق الواردات وبذلك تقلصت الآثار الإيجابية المتعلقة بتحريك العرض الكلي للجهاز الإنتاجي المحلي.

كما يفسر هذا التدفق الكبير للسلع الأجنبية بعدم وجود خطة لربط تزايد المدخلات بنمو الصناعات المعملية الوطنية، إضافة الى **بعض أشكال الفساد** التي يصعب أحيانا تقديرها مثل المبالغة في **فواتير الواردات خاصة المتعلقة بأشكال الدعم، وكذلك التطور الخطير لقنوات الفساد المرتبطة بالتهريب الخ...**

إن هذا الوضع يوضح الإختلال الهيكلي للواردات، وللتجارة الخارجية بصورة عامة، ورغم المكاسب والإيجابيات الهامة لمنجزات الإستثمارات العامة إلا أن الوضعية الإختلالية قد تفاقمت، **ودرجة الإنكشاف الإقتصادي التجاري** قد تطورت لتجعل الإقتصاد في حالة تبعية إقتصادية كبيرة فقد بلغت في السنوات الاخيرة 60% **من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي** لسنة 2009، 2011، 2012، الأمر الذي يؤكد **على إندماج سلبي في الإقتصاد العالمي من خلال قطاع إستراتيجي ريعي** لايوجد في المدى القصير والمتوسط مايدل على وجود إستراتيجية ذكية للامن الإقتصادي الوطني لتغيير هذا المسار.

المحور الخامس
تطور الإختلال الهيكلي والتاثير العكسي للنظرية الكينزية
وإستراتيجية النمو غير المتوازن

إن تتبع التأثيرات المختلفة الإيجابية والسلبية لتنفيذ البرامج الإستثمارية العامة، يظهر بأن تزايد الإتفاق العام قد أثر على البنية الهيكلية للإقتصاد الجزائري، وبالتالي تطور التأثير العكسي للنظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن وسوف نتعرض لتلك الآثار والتطورات في النقاط اللاحقة.

أولا: تطور الإختلالات الهيكلية والتأثير العكسي لتزايد الإتفاق العام على الهيكل الإنتاجي

إن تزايد الإتفاق العام للدولة ومإرتبط به من تطور للطلب الفعال على السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية قد أدى الى تأثير سلبي مزدوج فاقم الإختلالات الهيكلية.

1- التاثير السلبي المرتبط بتطور الطلب الفعال على السلع الإستهلاكية

لقد تطور الطلب الفعال على السلع الإستهلاكية بفعل تزايد حجوم الإستثمارات العامة ولم يتمكن الجهاز الإنتاجي الوطني من زيادة طاقاته الإستخدامية لموارده، وتوسيع قدراته الإنتاجية، الأمر الذي أدى الى تلبية ذلك الطلب عن طريق الواردات بدون ضوابط ترشيدية، مما جعل الإختلال الهيكلي للجهاز الإنتاجي يزداد تفاقما وبالتالي التأثير السلبي على الاقتصاد الوطني، والتأثير الإيجابي على الإقتصاديات التي تـتعامل مع الجزائر خاصة في ظل تطور الأزمة المالية، وأزمة الديون السيادية .

2- التأثير السلبي المرتبط بتطور الطلب الفعال على السلع الإستثمارية

كان تأثير الطلب الفعال على السلع الإستثمارية وسلع التجهيز محدودا على المؤسسات الإنتاجية لأن معظم ذلك الطلب تمت تلبيته عن طريق الواردات، وكان جزء هام منه يتعلق بإنتاج السلع الإستهلاكية، والتجهيزات اللازمة للمشاريع الصناعية التي تعتمد جل مدخلاتها على الواردات من المواد الاولية والسلع النصف مصنعة، وهذا يزيد من الإختلالات الهيكلية للجهاز الإنتاجي الوطني الذي يزداد إعتماده على القطاع الإستخراجي الريعي في تغطية فاتورة الواردات والشكل رقم 2 يبين التأثير العكسي السلبي للنظرية الكينزية الذي نؤكد من خلاله بأن **الطلب الكلي الفعال لايخلق العرض الكلي الموازي له في الإقتصاديات النامية التي تتميز بجمود جهازها الإنتاجي.**

الشكل التوضيحى رقم 2 : التأثير العكسي السلبي للنظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن

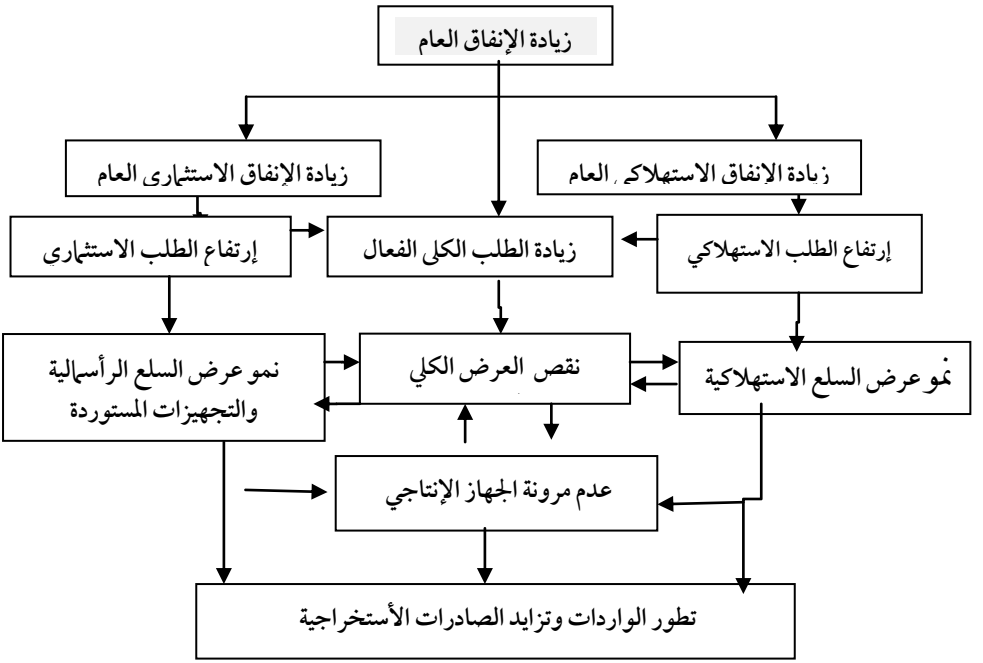

ثانيا: تطور الأختلالات الهيكلية المرتبطة بالتأثير العكسي للنمو غير المتوازن بين القطاعات

لقد تطورت الإختلالات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية وقطاع رأس المال الإجتماعي وماترتبط به من بنية أساسية من جهة، وبين فروع وأنشطة القطاعات الإنتاجية التي ترتبط مدخلاتها بالإقتصاد المحلي وتلك التي ترتبط مد خلاتها بالاسواق الخارجية.

1- تطور الإختلالات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية وقطاع رأس المال الإجتماعي

إن النمو غير المتوازن بين قطاعات وفروع الإقتصاد الوطني وخاصة بين الإنتاجية منها وتلك المرتبطة بالقاعدة الهيكلية والبنية الأساسية، لم يؤدى الى إستجابة القطاع الصناعي بفروعه المعملية والتحويلية للطلب المتزايد على السلع الرأسمالية وسلع التجهيز، والسلع النصف مصنعة وكذا السلع الإستهلاكية، بل لقد تفاقمت الإختناقات في الفروع الإنتاجية وكانت عاملا مهما في تطور الواردات، وحدوث حالة إغراق ذاتي أدت الى نمو سلبي في عدد هام من الفروع الصناعية الأساسية، لأن النمو الإختلالي غير المتوازن بين القطاعات في الإقتصاد الجزائري الذي يتميز بجمود

جهازه الإنتاجي يؤدي الى تفاقم الإختلالات بحيث يصعب في إطارها رفع معدلات النمو الداخلي المتكامل الذي يؤدي الى تطور هام في القطاع الإنتاجي وخاصة في فروعه وأنشطة الصناعية المعملية.

2 – تطور الإختلالات الهيكلية بين فروع القطاعات الإنتاجية

لقد إزدادت الإختلالات القطاعية وضعفت نسبة الإرتباط بين فروعها الإنتاجية، ومحدودية التكامل بين أنشطتها فتطورت بعض الفروع التي ترتبط مدخلاتها بالواردات وتتشكل مخرجاتها من السلع الإستهلاكية الغذائية، وغير الغذائية كالفروع التحويلية الغذائية.

إما الفروع الإنتاجية التي ترتبط مدخلاتها بالسوق المحلية فقد شهدات ركودا كبيرا ونموا سلبيا لم تنعكس الحوافز المتعلقة بالإستثمارات العامة على نموها وتطورها لعدم وجود خطة متكاملة للتحكم الإيجابي في تأثير الإستثمارات على المدخلات والمخرجات المحلية، وتخفيض نسبة الإعتماد على الخارج خلال فترة تطبيق البرامج.

ثالثا: تطور الإختلال الهيكلي في الموازنة العامة للدولة

إن الميزانية العامة للدولة تعكس وضعية الإقتصاد الوطني وتركيبه الهيكلي، فمن خلال ملاحظة الإيرادات والنفقات العامة للدولة وطبيعة التوازن الميزاني، وسياسات إدارة العجز أو توظيف الفائض، تبين مستويات التطور الإقتصادي والإختلالات المرتبطة به.

1 – تطور الإختلال الهيكلي المرتبط بتركيب الإيرادات العامة

إن تركيب الإيرادات العامة يبين تزايد الإعتماد على قطاع المحروقات الذي أضحى يشكل 70 ٪ من موارد الميزانية العامة ، وبهذا الوضع فإن تلك الإيرادات والبرامج العامة المرتبطة بها معرضة للتأثر السلبي بالتطورات في السوق الطاقوية.

ولقد تطورت الإيرادات العامة ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وتطورت معها نسبة الإعتماد على قطاع الثروة البترولية والغازية كما هي مبينة في الأرقام اللاحقةفى الجدول والرسم البيانى اللاحقين.

الجدول رقم 11 : التطور النسبي للإيرادات العامة ضمن الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإيرادات

الوحدة : ٪

السنوات	2003	2007	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الإيرادات	38	39	37	36	39	37	36
الجباية العادية	10	8	11	10	10	11	11
الجباية البترولية	26	30	24	24	27	25	23
رصيد الموازنة	5	5	-7	-1	-1.7	-4.3	-4.9
الجباية البترولية ضمن إجمالي الإيرادات	70	70	70	70	70	70	73

Source :Perspéctives economique en Afrique 2012, P6

قانون المالية 2013، ص 25.

الرسم البياني رقم 8 : التطور النسبي للإيرادات العامة ضمن الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإيرادات الوحدة : ٪

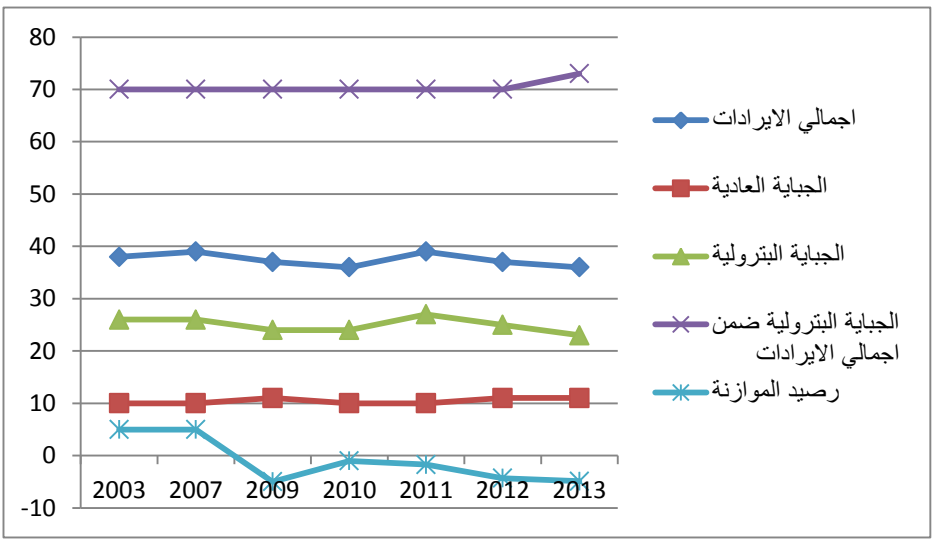

تبين الارقام السابقة بأن الإيرادات البترولية أصبحت تشكل نسبة هامة ضمن الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن 25 % نسبة 2012، وإن رصيد الموازنة بدأ يسجل عجزا متواصلا إعتبارا من سنة 2009، رغم أن هذا الرصيد السلبي غير حقيقي لأن تقدير الإيرادات الجبائية البترولية حدد على أساس 37 دولار للبرميل في حين أنه يتجاوز 100 دولار، كل ذلك في إطار الإستمرار في تطوير صندوق حفظ الموارد.

إن هذا التركيب في الإيرادات العامة الذي يعتمد على المحروقات لم يتغير بشكل إيجابي يؤدي الى تخفيض نسبة الإرتباط بالفروع هذا القطاع، ولم تساهم الإستثمارات العامة المنجزة في تغيير هذا الإختلال الهيكلي الذي يزداد تفاقما وخطورة.

2- تطور الإختلال الهيكلي المرتبط بتركيب النفقات العامة

إزدادت النفقات العامة زيادة كبيرة، فمن خلال مؤشر نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ بأن نسبتها أصبحت تزيد عن 42 % سنة 2012 والأرقام الواردة في الجدول ووالرسم البيانى اللاحق تبين ذلك .

الجدول رقم 12: مؤشرات تطور النفقات العامة الى الناتج الإجمالي

الوحدة : ٪

السنوات	2003	2007	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع النفقات العامة		310	424	4467	573	774	657
مليار دينار	33	9	6	37	1	5	*5
إجمالي النفقات العامة الى	22	35	44	22	41	42	41
الناتج المحلي		18	23		24	25	26
النفقات الجارية الى							
الناتج المحلى							

Source :Perspéctives Economiques en Afrique 2012, P6

- قانون المالية 2012، والتكميلي 2012.

- تقرير بنك الجزائر، ماي 2012، ص.

*** الميزانية الاولية 2013.**

الرسم البياني رقم 9: مؤشرات تطور النفقات العامة الى الناتج الإجمالي

الوحدة : %

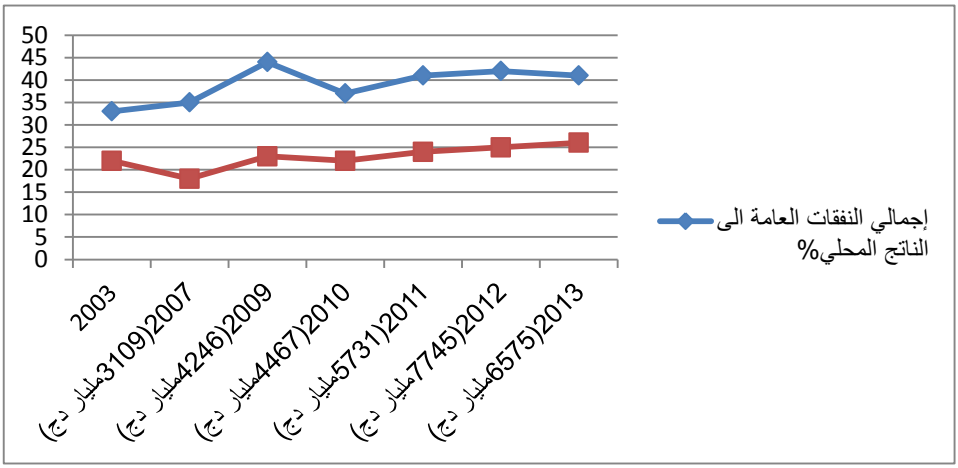

تشير المعطيات السابقة الى إرتفاع نسبة النفقات العامة الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى 25 % سنة 2012 و26 % سنة 2013 وقد بلغت نفقات التسيير 4335 مليار دينار سنة 2013 في حين قدرت نفقات التجهيز ب 2240 لسنة 2013 بمجموع نفقات عامة يزيد عن 6575 مليار دينار[25].

إن هذا التطور بقدر مايدل على حجم الجهود العامة المبذولة فإنه من جهة أخرى يبرز إستمرار الإختلالات في توزيع النفقات ومايرتبط بها من إستخدام لموارد غير متجددة في تغطية النفقات العامة.

خاتمة البحث

بعد تعريفنا بالخصائص المرحلية والهيكلية للإقتصاد الجزائري في مرحلة التحولات الليبرالية والتي تعد الأرضية الأولية لتنفيذ البرامج الإستثمارية، وبعد إستعراض الأسس النظرية لتوجيه الإستثماريات العامة بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن، وبعد معرفة حجم البرامج الإستثمارية وتوزيعاتها القطاعية وتقدير آثارها على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي. فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج والإقترحات نوجزها فيمايلي:

النـــــــتائج:

رغم النتائج الإيجابية الهامة المتعلقة بالقاعدة الهيكلية الإقتصادية والإجتماعية، وأهمية المكاسب الإجتماعية المتحققة في معظم القطاعات فإن الامر يتطلب التأكيد على النقاط التالية:

1- **إن الخصائص المرحلية والهيكلية للإقتصاد الجزائري ومايرتبط بها من منظومات إجرائية ومؤسسية** وقانونية في ظل بيئة أعمال ومناخ إستثماري غير تنافسي ونتيجة الإرتباط بمواعيد وآجال غير إقتصادية في ظل أولويات إجتماعية، **قد قلل من التأثيرات الإيجابية المتوقعة على النمو الإقتصادي المستدام.**

2- **إن تعدد البرامج الوطنية والجهوية والمحلية وإفتقادها للأساس العلمي النظري وللخطة التطبيقية أدى الى تجاوز القدرات الإستيعابية الوطنية** المتعلقة بالدراسات والمتابعة الاولية والبناء والإنجاز والرقابة وبالتالي إرتفاع تكاليفها وتضاعفها من مرحلة الى إخرى.

3- **عدم إرتباط البرامج بخطط تفصيلية دقيقة محددة الاولويات ومتكاملة الأهداف بمعايير أداء، ومؤشرات قياسية،** قد أدى الى الإزدواجية وتعدد الوزارات والجهات والمستويات الرسمية المكلفة بالإنجاز والمتابعة والتقييم.

4- **محدودية تأثير الإستثمارات العامة على النمو الإقتصادي المستدام وتصحيح الإختلالات الإقتصادية والتطور المتكامل القطاعات الإقتصادي الوطني،** فقد كانت معدلات النمو ضعيفة، وحققت العديد من الفروع والإنتاجية معدلات سلبية وإستخدام غير إقتصادي لقدراتها الإنتاجية خاصة في الصناعات المعملية المرتبطة بمشاريع القاعدة الهيكلية.

5- **تفاقم الإختلالات الهيكلية المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية الذي أصبح تطوره يحدث تأثير سلبيا مزدوجا** فقد ادى تدفق الواردات بدون ضوابط إقتصادية الى إغراق الإقتصاد الوطني وتفكيك المنظومة المؤسسية الإنتاجية وتسرب الواردات عن طريق التهريب الى دول أخرى. كما

إستمر الإختلال الهيكلي في تركيب الصادرات الجزائرية وإعتمادها بنسبة 98 ٪ على مادتين هما البترول والغاز، ولم تتطور الصادرات خارج المحروقات، وقد إزدادات درجة الغنكشاف الإقتصادي السلبي.

6- **تطور الإختلالات الهيكلية المتعلقة بالموازنة العامة للدولة** من حيث تركيب الإيرادات التي تعتمد بنسبة 70 ٪ على البترول بالسعر المحدد للبرميل (38 دولار) أما بالسعر الحقيقي فتصبح النسبة أكثر من النفقات في ظل الأوضاع القطرية والإقليمية ترتبط بالأولويات السياسية والإجتماعية على حساب الأولويات الإقتصادية الأمر الذي أعاد تفعيل السياسات الإجتماعية لإنعاش النمو غير المستدام في ظل التحولات الليبرالية.

المـــــــقترحات :

أن تثمين الإيجابيات وإحتواء السلبيات يتطلب القيام بمجموعة من المراجعات، نوجزها في النقاط التالية:

1- **ربط مخصصات البرامج الإستثمارية بالطاقة الإستعابية للإستثمار**، وبقدرات الإنجاز الوطنية، وإلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول الى الكفاءة التخصيصية للإستثمار.

2- **إعداد خطة عامة بأهدافها الإستراتيجية العامة ومعاييرها الأدائية، ومؤشراتها القياسية الدورية**، وتفاصيلها القطاعية للتحكم في مدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة وتلبية الطلب المتعلق بإحتياجاتها في إطار تنمية فروع القطاعات الإنتاجية، وتصحيح الإختلالات الداخلية، وإحتواء حالة الإغراق الحالية للإقتصاد الوطني بالواردات.

3- **إعادة النظر في الأولويات الحالية التي تركز على بعض الجوانب الإجتماعية والسياسية الظرفية لإحتواء الإضطرابات وتسكينها**، من خلال إعادة صياغة الأولويات المجتمعية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تحقق الأمن الإقتصادي القومي في المدى المتوسط والطويل، من خلال النمو المستدام والإصلاح الدائم للإختلالات الهيكلية.

4- **الإنتقال من الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنات القطاعية والميزانية العامة للدولة الى الأسلوب الحديث بإعتماد الميزانيات الموجهة بالنتائج**، وترشيد الإنفاق العام بالحفاظ على الإيرادات العامة وحسن تخصيصها في إطار المعايير الأدائية والرقابة الدولية، وإحتسابها على أساس السعر الحقيقي لبرميل النفط، وإنشاء صندوق سيادي، للخروج من وضعية أزمة فائض الموارد.

5- **إعادة النظر في السياسة الخاصة بإدارة قطاع التجارة الخارجية سواء تعلق الأمر بالواردات وإستعمال الآليات الحديثة** للحد من الإستيراد المكثف للسلع والخدمات الذي لايرتبط بالإحتياجات الفعلية للإقتصاد الوطني، فهناك وسائل كثيرة بما فيها المتعلقة بالجودة والمواصفات الدولية والمعايير الصحية، وغيرها. والحد من إقتصاديات التهريب التي تستنزف جزءا هاما سنويا من عوائدنا النفطية، او تعلق الامر بمعالجة الإختلالات الهيكلية في التركيب السلعي للصادرات وتنويعها ببدائل فعلية يمكن تطويرها بإستغلال فرص المناخ الإستثماري المتاح في إطار برامج الإستثمارات العامة.

6- **إصلاح بيئة الأعمال لتكون مدخلا لترقية تنافسية الإقتصاد الوطني وحسن إدارته وإعادة التوزنات لفروعه وقطاعاته** لأن إنتشار مناخ غير ملائم، **ووجود عوائق وعوائد مرتبطة بإقتصاديات الفساد** ستؤدي الى بقاء الإقتصاد الجزائري في دوائر الحقة المفرغة للفساد ومايرتبط به من إختلالات وتبعية خارجية وتعطيل لعملية النمو الإيجابي المتكامل.

المراجع:

1- صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر، جانفي 2013.

2- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية2012.

3- راجع: جون م.كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، مكتبة الحياة، بيروت.

4- أ.هيرشمان (1955 – 2012) إقتصادي إمريكي متعدد الإهتمامات التخصصية وردت تحاليله في كتابه The stratégy of Economic Development.

5- النشاشبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول نحو إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998.

6- برنامج الإنعاش الإقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الأول 2005/ 2009، والبرنامج الخماسي 2010/ 2014.

7- بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010–2014، ماي 2010.

8- مشروع البرنامج الخماسي 2010– 2014 .

9- تقاير، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، تقرير 2012 و2011 و2005.

10- راجع وزارة التجارة، مخطط التفكيك الجمركي، جويلية 2012.

11- تقرير بنك الجزائر، 2011.

12- قانون المالية 2012،2013.

13- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2004–2001)، أفريل 2001.

14- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009، أفريل 2005.

15- مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق II : قوائم برنامج التمية الإقتصادية الإجتماعية 2010–2014، أكتوبر 2010.

16- تقارير بنك الجزائر 2001، 2006، 2005، الملحق الإحصائي .

17- تقرير بنك الجزائر، ماي 2012، ص.

18- Jeremy Rifkin,la troisieme revolution industrielle, lll française,2012.

19- TAIEB HAFSI, LE Developpement Economique DE L'ALGERIE, Casbah –E,Alger, 2011Direction Générale des Douanes,Statistiques Du Commerce Exterieur De L'algerie, Année 2012,P3.

20- Service Economique Regional, situation economique de l'Algerie ,avril 2012,Ambassade de France en Algerie.

21- Bank of Algeria, Bulletin statistique trimestriel, N°18 juin 2012.

22- Elies Furio-Blasco,Du Developpement Economique aux developpement De La Connaissonce une etude Comparative des auvrages de ALBERT O, HIRSCHMAN, L'harmatton.2002 ;P39.

23- Bank Of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire en Algerie, RAPPORT 2011, Mai 2012

24- ONC, Lactivité Industrièlle 2009-2001, Statistique ECO N° 70,9/2012, P22.

25- Bank of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie : Rapport 2005 - Rapport 2011.

26- Bank of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie : Rapport 2011- Rapport 2006--Rapport 2002.

27- PNUD-BAD, Perspectivies Economiques en Afrique, 2011,P157.

28- Lettre économique d'Agerie N° 11/2012,P8.

29- ONC, S-ECO -N° 70,9/2012, P26.

30- Direction Générale des Douanes,Statistiques Du Commerce Exterieur De L'algerie, Année 2012.

1 Jeremy Rifkin,la troisieme revolution industrielle, lll française,2012

2 Service Economique Regional, situation economique de l'Algerie ,avril 2012,Ambassade de France en Algerie.

[3] صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر، جانفي 2013، ص 6.

4 Bank of Algeria, Bulletin statistique trimestriel, N°18 juin 2012,p 26

5 المعهد العربي للتخطيط, تقرير التنافسية العربية,2012, ص 69

6 نفس المصدر ، ص69.

7 **-راجع: جون م.كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، مكتبة الحياة، بيروت، ص 41 ومابعدها.**

[8] أ.هيرشمان (1955- 2012) إقتصادي إمريكي متعدد الإهتمامات التخصصية وردت تحاليله في كتابة The stratégy of Economic Development

9 Elies Furio-Blasco,Du Developpement Economique aux developpement De La Connaissonce une etude Comparative des auvrages de ALBERT O, HIRSCHMAN, L'harmatton.2002 ;P39.

10 Ibid , P38.

[11] النشاشبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول نحو إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص24.

[12] راجع برنامج الإنعاش الإقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الأول 2009/2005، والبرنامج الخماسي 2014/2010.

[13] بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ماي 2010..

*** درجة الإنكشاف الإقتصادي = الصادرات + الوردات الناتج القومي**

[14] راجع Bank Of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire en Algerie, RAPPORT 2011, Mai 2012

[15]راجع مشروع البرنامج الخماسي 2010- 2014

[16] راجع: ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق، ص 38.

[17] TAIEB HAFSI, LE Developpement **Economique DE L'ALGERIE, Casbah –E,Alger, 2011, P62.**

[18] Ibid, P.

[19] ONS, N° 70,9/2012,P26,27.

20 راجع تقاير، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، تقرير 2012 و 2011 و 2005.

[21] صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر 2012، مرجع سابق.

[22] راجع وزارة التجارة، مخطط التفكيك الجمركي، جويلية 2012.

[23] ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

24 تقرير بنك الجزائر، 2011، ص 21.

[25] قانون المالية 2013.